

دور محاسبة التحوط في تخفيض مخاطر تغيرات الأسعار

يوسف العبد الله الأحمد

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور محاسبة التحوط في تخفيض مخاطر تغيرات الأسعار ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بالاطلاع على الأدبيات الخاصة باستخدام أدوات محاسبة التحوط في إدارة المخاطر المالية بشكل عام وأثرها في تخفيض مخاطر تغيرات الأسعار (مخاطر تغيرات سعر الفائدة، ومخاطر تغيرات سعر الصرف) بشكل خاص. وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية لاستخدام أدوات محاسبة التحوط في إدارة وتخفيض المخاطر، وتوضيح الهدف من استخدام تلك الأدوات، وبيان أنواع المخاطر التي تتعرض لها المنشآت المالية وكيفية تغطيتها بأدوات التحوط، ومن ثم إجراء مقارنة بين بيانات ستة أعوام لإحدى المنشآت المالية وتفسير النتائج وعرض التوصيات.

وتم التوصل للعديد من النتائج من أهمها: تتأثر المنشأة محل الدراسة بالمتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية مما يؤدي إلى تزايد المخاطر التي تتعرض لها. وتساهم أدوات التحوط المتعلقة بالأصول والخصوم في تخفيض المخاطر. ويمثل استخدام أنشطة التحوط الأسلوب الأمثل لإدارة المخاطر وتقليص حجمها.

وخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تحسن أداء وأرباح المنشآت المالية وبالتالي وضعها التنافسي في السوق المالية، وذلك بالاعتماد على المحاسبة عن أنشطة التحوط في المنشآت المالية ودورها في تخفيض مخاطر تغيرات الأسعار التي تتعرض لها.

الكلمات المفتاحية: محاسبة التحوط، مخاطر سعر الفائدة-مخاطر سعر الصرف.

ورد البحث للمجلة بتاريخ ٨/٥/٢٠١٥

قبل للنشر بتاريخ ٨/٢٧/٢٠١٥

مقدمة البحث

تعد المخاطر المالية الصفة الأساسية الملازمة لعمل المنشآت المالية، وتختلف وتتوسع هذه المخاطر من منشأة إلى أخرى وبحسب نشاطها، لذا فقد بذلت هذه المنشآت جهوداً للتغلب على المخاطر التي تواجهها، فضلاً عن محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح. لهذا تحتم عليها أن تواجه تلك المخاطر والتي تنعكس على أرباحها. الأمر الذي توجب على المنشآت البحث عن طرق وأساليب حديثة تساعدها على الحد من تأثير هذه المخاطر على أرباحها وخاصة مخاطر تغيرات الأسعار والتي تتمثل بعدة أنواع من المخاطر منها تغيرات أسعار الفائدة وتغيرات أسعار الصرف، حيث تؤثر هذه المخاطر على أداء المنشآت المالية بشكل مباشر.

وتعد محاسبة التحوط من الأساليب الحديثة التي جاءت تلبية لمتطلبات المنشآت المالية حول الحد من تأثير مخاطر تغيرات الأسعار على أرباحها، وذلك وفق بناء آلية للمنشآت المالية تمكنها من تطبيق مجموعة من الخطوات التي تساعدها على الحماية من المخاطر التي تعمل في ظلها.

مشكلة البحث

تواجه المنشآت المالية في بيئة العمل الحديثة مجموعة من المخاطر التي تحيط بها والتي تؤثر على أدائها وأرباحها، الأمر الذي تطلب البحث عن طرق وأساليب جديدة تساعد على حمايتها والتخفيف من درجة المخاطر التي تتعرض لها وبالتالي تكمن مشكلة البحث بما يأتي:

- ١- ما هو دور المخاطر المالية وخاصة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف في أداء المنشآت المالية وأرباحها.
- ٢- ما دور تطبيق محاسبة التحوط في حماية المنشآت من مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف التي تحيط بها.
- ٣- ما هو دور تطبيق محاسبة التحوط في تخفيض مخاطر تغيرات أسعار الفائدة ومخاطر تغيرات أسعار الصرف.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان دور المخاطر المالية وخاصة مخاطر تغيرات الأسعار في أداء المنشآت المالية وأرباحها.
٢. إيجاد منهجية تساعد المنشآت المالية على حماية أداؤها من المخاطر المحيطة بها.
٣. بيان دور تطبيق محاسبة التحوط في تخفيض مخاطر تغيرات أسعار الفائدة ومخاطر تغيرات أسعار الصرف.
٤. اقتراح استخدام أدوات محاسبة التحوط في تخفيض مخاطر تغيرات الأسعار التي يمكن أن تسهم في تحسين الوضع التنافسي للمنشآت المالية في السوق.

أهمية البحث

يؤثر التذبذب في أسعار كل من الفائدة والصرف عامة على الأسواق المالية وبصفة خاصة على الأوراق المالية، وتعد المنشآت المالية من أكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر وذلك نتيجة لطبيعة عمل هذه المنشآت والتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى تعدد وتنوع هذه المخاطر في الأسواق المالية. ولمواجهة هذه المخاطر ظهر ما يعرف بصناعة المشتقات المالية للتغطية أو التحوط من أثر هذه المخاطر على نتيجة أعمال المنشآت المالية، كأدوات مالية جديدة صاحب ظهورها تزايد ظاهرة تقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية لغرض تسهيل عملية نقل وتوزيع المخاطر كأدوات للتحوط والمضاربة. ويستمد البحث أهميته من الآتي:

- أ. قلة الأبحاث والدراسات العربية التي تناولت موضوع محاسبة التحوط واستخدام أدواتها كأدوات فعالة للتحوط ضد تقلبات الأسعار.
- ب. يهتم البحث بالتعرف على مفهوم محاسبة التحوط والأدوات التي تستخدمها في إدارة وتخفيض مخاطر تغيرات كل من سعر الفائدة وسعر الصرف.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع البحث منها:

- دراسة هندي، ٢٠٠١، بعنوان "اتجاهات المحاسبة عن أنشطة التحوط ضد المخاطر المصرفية في ظل التغيرات الحديثة في البيئة الاقتصادية " هدفت الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات الاقتصادية والمحلية على النشاط المصرفي، وتحليل المخاطر المصرفية التي ترد في ضوء تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وأساليب التحوط ضد المخاطر المصرفية وتقييم معايير المحاسبة عن أنشطة التحوط.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك المصرية تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والمحلية مما أدى إلى زيادة حجم ونوعية المخاطر المصرفية. ولا يوجد اتفاق حول نوعية المخاطر المصرفية بسبب تعدد أنواعها ومستوياتها [١].

- دراسة محمود، ٢٠٠٣، بعنوان "المحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط من المخاطر: التراكمية والموقف المعاصر"

هدفت الدراسة إلى بيان أنواع المخاطر وكيفية إدارتها ودور المشتقات المالية في إدارتها. كما بينت السمات الخاصة بالمشتقات وأنشطة التحوط وآثارها المحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى أن المشتقات وأنشطة التحوط ذات سمات خاصة لها انعكاسات محاسبية كما بينت أهمية المحاسبة عن التحوط في حل المشكلات وقياسها والافصاح عنها [٢].

- دراسة الشمام، ٢٠١٢، بعنوان " استخدام محاسبة الحماية (التحوط) في إدارة المخاطر المالية في منشآت الأعمال"

هدفت الدراسة إلى دراسة المخاطر وتحديد أنواعها والتعرف على محاسبة التحوط وبيان دورها في حماية الشركات من المخاطر التي تتعرض لها. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام أدوات الحماية أتاح لمنشآت الأعمال من أن تخفض مخاطرها المالية [٣].

- دراسة (Argyro, Shackleton, Taylor) ، ٢٠١٣، بعنوان :
Corporate Risk Management and Hedge Accounting

محاسبة التحوط وإدارة مخاطر الشركات

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير المحاسبة عن المشتقات المالية في مجال إدارة مخاطر الشركات وقياس مستويات أنظمة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على إدارة الأرباح في الشركات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام أدوات المحاسبة عن المشتقات المالية له تأثير على إدارة أرباح الشركات [٤].

- دراسة (McCarroll, Khatri) ، ٢٠١٤، بعنوان :
Aligning Hedge Accounting with Risk Management

ارتباط محاسبة التحوط مع إدارة المخاطر

هدفت الدراسة إلى معالجة معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية لمفهوم محاسبة التحوط وتأثيرها على أنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية سمحت بتطبيق محاسبة التحوط على أنشطة إدارة المخاطر ولكن هذا التطبيق يتطلب العناية اللازمة عند وضع الخطط ومعالجة الاستثمارات وتصميم النظم المحاسبية [٥].

ويتميز هذا البحث بأنه يتناول بيان دور أساليب وأدوات محاسبة التحوط في التخفيف من مخاطر تغيرات الأسعار (تغيرات أسعار الفائدة ، وتغيرات أسعار الصرف) وتأثيرها على المنشآت المالية من خلال إجراء مقارنة للبيانات الخاصة بتغيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف المستخرجة من القوائم المالية لبنك بيبيلوس لمدة ستة أعوام (من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤).

فرضية البحث

يقوم البحث على فرض رئيس وهو:

"يوجد دور لمحاسبة التحوط في تخفيض مخاطر تغيرات الأسعار"

حدود البحث

تم دراسة وتحليل البيانات الخاصة بتغيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالاعتماد على القوائم المالية لبنك بيبيلوس لمدة ستة أعوام (من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤) وذلك من خلال دراسة مقارنة بين هذه السنوات وبما يخدم أهداف البحث.

منهج البحث

تم تقسيم البحث إلى جانبين:

- ١- الجانب النظري وفيه تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استقراء ما كتب في الدوريات والمراجع العلمية المختصة وعرض وتحليل وتقييم الدراسات السابقة في مجال الاهتمام بالمخاطر المالية المختلفة وخاصة مخاطر تغيرات الأسعار وأساليب التحوط والحماية من تلك المخاطر.
- ٢- الجانب العملي وفيه تم استخدام المنهج التحليلي من خلال بيان دور محاسبة التحوط في التخفيف من المخاطر المالية المختلفة وخاصة مخاطر تغيرات الأسعار وذلك بإجراء مقارنة بين بيانات ستة أعوام لبنك بيبيلوس وتفسير وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف وفرضية البحث فإن خطة البحث تتضمن ما يأتي:

عرض وتحليل للمخاطر التي تتعرض لها المنشآت المالية وبيان أنواعها وكيفية تغطيتها بالأدوات المشتقة التي يتم استخدامها لتخفيض تلك المخاطر، ثم عرض المفاهيم الأساسية لاستخدام أدوات محاسبة التحوط في إدارة وتخفيض المخاطر، وتوضيح الهدف من استخدام تلك الأدوات وبيان مدى فاعلية محاسبة التحوط في الحد من مخاطر تغيرات الأسعار، ومن ثم إجراء مقارنة بين بيانات ستة أعوام لإحدى المنشآت المالية وتفسير النتائج وعرض التوصيات.

وفيما يأتي عرض لعناصر خطة البحث:

الجانب النظري

أولاً: ماهية الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها

أدى نمو وتوسع الأسواق المالية دوراً ملحوظاً في تنامي طبيعة ونوع الأدوات المالية المتعامل بها في هذه الأسواق، فبعدما انحصر التعامل فيها بالأسهم والسندات والتي تعتبر أدوات تقليدية ظهر ما يعرف بالأدوات المشتقة كضرورة فرضتها حتمية التعامل مع المخاطر وإدارتها.

1 . مفهوم المشتقات المالية وأنواعها

تم الاعتماد في تعريف المشتقات المالية على ما جاء في معايير المحاسبة المالية، ومن ثم تحديد مختلف الأنواع التي أفرزها التطبيق العملي لها في الأسواق المالية.

1.1. تعريف المشتقات المالية:

تعرف الأدوات المالية المشتقة بأنها عبارة عن عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية وتتنوع هذه العقود وفق طبيعتها ومخاطرها وأجالها. ووفق ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي 39 فإن المشتقة المالية هي أداة مالية أو عقد آخر ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 يتحقق فيها الشروط الآتية [٦]:

- قيمتها تتغير استجابة للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر أداة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف عملة أجنبية أو مؤشر أسعار أو التصنيف الائتماني أو أي متغير آخر.

- لا تتطلب أولياً صافي مبلغ مستثمر أو تتطلب صافي مبلغ مستثمر أقل من المبالغ المطلوبة للعقود الأخرى التي يتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق.

- يتم تسديدها في تاريخ مستقبلي.

وبهذا فإن المشتقات المالية هي عقد مالي، مشتقة من أداة مالية كالسهم أو السند، ويتغير سعرها تبعاً لتغيرات أسعار الأدوات المالية الأصلية، وتسويتها في الغالب تكون مستقبلية.

2.1. أنواع المشتقات

يمكن التمييز بين الأنواع الآتية من المشتقات:

1.2.1. العقود الآجلة

يتم من خلالها بيع أو شراء الأصول المالية في تاريخ لاحق، حيث يلزم البائع بأن يسلم المشتري الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق، وبسعر يتم الاتفاق عليه في تاريخ التعاقد ويسمى هذا بسعر التنفيذ (مثلاً، تستخدم البنوك العقود الآجلة في عمليات بيع وشراء العملة من أجل توفير سيولة نقدية من عملة غير متوفرة لدى البنك) لتجنب مخاطر تقلبات سعر الصرف.

2.2.1. الخيارات

تعطي لحاملها أو مشتريها الحق أو الاختيار في تنفيذ عملية شراء أو بيع أصل أو ورقة مالية معينة في المستقبل وذلك في أي وقت يختاره طالما كان العقد ساري المفعول وبالسعر المحدد.

3.2.1. العقود المستقبلية

هو عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو استلام سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية، بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، وكما هو الحال في عقود الخيارات، يعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول، وتتمتع بسيولة عالية، ولذا يتم استخدامها في كل من أغراض المضاربة والتحوط، حيث يمكن للمستثمر بسهولة أن يبيع العقد في أي وقت بالسعر السائد في السوق، وفي هذه الحالة سيلزم المشتري الجديد بمضمون العقد. ومن بين أهم أنواع العقود المستقبلية هناك، عقود مستقبلية على أسعار الفائدة، والعقود المستقبلية التي تنصب على مؤشرات السوق.

4.2.1. المبادلات

هي التزام تعاقدية بين طرفين يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو أصل معين يمتلكه أحد الطرفين مقابل تدفق أو أصل يمتلكه الطرف الآخر، بالسعر الحالي وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد، على أن يتم تبادل الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق.

وتستخدم المبادلات في عدة أغراض منها: الوقاية من المخاطر السعرية في فترات مختلفة، وتخفيض تكلفة التمويل، والدخول إلى أسواق جديدة، واستحداث أدوات مالية مركبة.

ومن أهم أنواع المبادلات: مبادلات الفائدة؛ أي تبادل معدلات فائدة متغيرة بمعدلات فائدة ثابتة، ومبادلة العملات عبارة عن بيع (أو شراء) عملة معينة في استحقاق معين، ثم شراء (أو بيع) نفس العملة (أو عملة مقاربة لها) في استحقاق آخر.

2. مخاطر المشتقات المالية

تعددت وتنوعت المخاطر واتسعت لتشمل كل التغيرات والتقلبات التي يمكن أن تتعرض لها المنشآت المالية في بيئتها التي تتميز بالتغير وعدم الاستقرار.

1.2. مفهوم المخاطر

تعد المخاطر بمثابة ظواهر وأحداث تهدد إنجاز الأهداف، وقد تؤثر سلباً على استمرارية المنشآت المالية الهادفة إلى تحقيق رسالتها.

وتعتمد المخاطر على فلسفة معينة، يمكن عرضها فيما يأتي:

- المخاطر جزء لا يتجزأ من عمل المنشآت المالية.
- المخاطرة هي مصدر لربح متوقع أو خسارة متوقعة.

2.2. أنواع المخاطر المتعلقة بالمشتقات المالية

تصنف المخاطر التي تواجه المتعاملين في الأسواق المالية إلى الأنواع

الآتية: [٧]

— المخاطر الانتمائية: تعبر عن المخاطرة الناجمة من أحد أطراف الأداة المالية

ستسبب في خسارة مالية للطرف الآخر نتيجة عدم قيامه بتنفيذ الالتزام.

— مخاطر السوق: هي المخاطر التي تؤثر على قيمة المنشأة بسبب التغيرات في

أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع وأسعار الأوراق المالية [٨].

ويصنف معيار التقارير المالية الدولية رقم ٧ مخاطر السوق إلى ثلاثة أنواع

هي: [٩]

أ. مخاطرة سعر الفائدة :

هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.

ب. مخاطرة سعر الصرف :

هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الصرف الأجنبي.

ج. مخاطرة الأسعار الأخرى :

هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناجمة عن مخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة العملة) ، سواءً تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل أخرى تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.

— **مخاطر السيولة:** هي المخاطرة الناجمة عن عدم قدرة المنشأة على تمويل احتياجاتها المالية القصيرة الأجل.

— **مخاطر التسوية في المشتقات:** تتمثل في أن القليل من المعاملات المالية يتم تسويتها آنياً. فقد يتعرض أحد الأطراف للخسارة إذا كان السعر الذي باع به مرتفعاً مع رفض الطرف الآخر بالسداد في التاريخ المحدد للتسوية.

— **المخاطر المنتظمة:** تتمثل هذه المخاطر في حدوث خلل في المركز المالي لبنك أو لمنشأة مالية تتعامل في سوق المشتقات، مما قد يسبب بالتالي خلاً مالياً في بنوك أخرى داخل الجهاز المصرفي أو المالي، وقد يسبب خلاً مالياً في الجهاز ذاته، أو في أجزاء أخرى من أسواق مالية مرتبطة بسوق المشتقات.

— **المخاطر القانونية:** تنشأ هذه المخاطر عن سوء التوثيق في العقود، وعدم تمتع الطرف المقابل بالصلاحيات اللازمة للتعاقد، والوضع القانوني غير الواضح لبعض التعاملات، وعدم القدرة على التنفيذ القضائي في حالة التعثر أو الإفلاس.

ثانياً: **محاسبة التحوط واستعمالاتها في إدارة المخاطر في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**

التحوط هو عملية حماية المنشأة لنفسها ضد التغيرات غير المواتية في الأسعار، وتستعمل المشتقات المالية في الغالب لأغراض التحوط.

1. مفاهيم أساسية عن التحوط ومحاسبة التحوط والإفصاح عنها

1.1 مفاهيم أساسية عن التحوط

وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ، يقصد بكل من:

— أداة التحوط: هي مشتقة محددة أو أصل مالي مشتق محدد أو التزام مالي غير مشتق محدد يتوقع أن تتغير قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية لتقابل التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل محوط محدد.

— البند المحوط عليه: هو أصل مالي أو التزام مالي أو تعهد ثابت أو عملية متوقعة بشكل كبير أو صافي استثمار في عمليات أجنبية يمكن أن:

- تعرض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية.
- قد تم تحديده كبند محوط عليه.

— فعالية التحوط : هي درجة التغطية للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط عليه التي تعزى إلى المخاطر التي تم التحوط عليها ومقابلتها بالتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط..

2.1 محاسبة عمليات التحوط والإفصاح عنها

تستعمل هذه المحاسبة بغرض اتخاذ مركز مالي معين للتقليل أو القضاء على مخاطرة معينة، وقد أفرده المعيار الدولي 39 بند خاص بها باعتبار أن بدون محاسبة تحوط فإن الإقرار بالمكاسب والخسائر الناتجة عن البند موضوع التحوط وأداة التحوط لا يمكن أن يتم بشكل منفصل ومستقل.

وهناك مجموعة من الشروط التي تسمح للمنشآت المالية باستعمال محاسبة

التحوط وهي: [١٠]

- أن تتضمن عملية التحوط وثائق واضحة تشرح علاقة التحوط، وكذا هدف المنشأة من تسيير المخاطر واستراتيجية التحوط.

• أن يكون التحوط ذو فعالية معبرة في التقليل من مخاطر التغير في القيمة العادلة والتدفقات النقدية.

• يمكن اختبار فعالية التحوط بطريقة صادقة.

1.3 الإفصاح عن محاسبة التحوط

يجب الإفصاح عما يأتي لكل نوع من أنواع التحوطات: [١١]

— وصف لكل نوع من أنواع التحوطات .

— وصف للأدوات المالية المحددة كأدوات تحوط .

— القيمة العادلة لأدوات التحوط بتاريخ إعداد القوائم المالية.

— طبيعة المخاطر التي تم التحوط عليها .

2. أهمية محاسبة التحوط:

تتجلى أهمية محاسبة التحوط في النقاط الآتية:

١. تغطية المخاطر المرتبطة بالأصول والخصوم القائمة والحماية من المخاطر

المرتتبة على الالتزامات والتعهدات المستقبلية.

٢. تقييد محاسبة التحوط في التعرف على المخاطر المؤثرة على أهداف

المنشآت المالية وعلى وجودها.

٣. اتخاذ الإجراءات التي تساعد المنشآت المالية على التحسب للمخاطر غير

المتوقعة والتي يمكن أن تتعرض لها والتخفيف من آثارها.

٤. مساعدة المنشآت المالية على التخفيف من آثار المخاطر المالية وخاصة

مخاطر تغيرات الأسعار.

٣. مداخل محاسبة التحوط:

يوجد في الفكر المحاسبي ثلاثة مداخل للمحاسبة عن أنشطة التحوط

هي: [١٢]

٣.١. المدخل التقليدي:

يتم تأجيل الاعتراف بمكاسب أو خسائر التحوط لفترة لاحقة تتحقق فيها

خسائر أو مكاسب للمركز المتحوط له شريطة الوفاء بمعايير معينة.

٢.٣. مدخل القيمة السوقية:

ينطلق هذا المدخل من قياس البند المتحوط له بالقيمة السوقية حيث يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن هذا المكون في نفس الفترة حيث تظهر في قائمة الدخل مما يساعد على بيان مدى التحوط من المخاطر.

٣.٣. مدخل الدخل الشامل:

بناء على هذا المدخل كل الأدوات المشتقة يتم تسعيرها طبقاً لأسعار السوق والمكاسب والخسائر المحققة يتم تسجيلها في قائمة الدخل. أما المكاسب والخسائر غير المحققة يتم التقرير عنها استناداً فيما إذا كانت المشتقات يتم تصنيفها لأغراض المتاجرة والتحوط من المخاطر.

٤ - أدوات محاسبة التحوط:

تستخدم في محاسبة التحوط مجموعة من الأدوات أهمها المشتقات المالية وقد تم الحديث عنها ، وعملية بيع القروض التي تستخدم في تخفيف المخاطر من خلال تحمل المشتري جميع أنواع المخاطر، في حال تم بيع القروض بشكل نهائي دون أثر رجعي، أما إذا تم بيعه بأثر رجعي يمكن للمشتري إعادته إلى المنشأة البائعة. وكذلك التسديد من خلال السماح للمنشآت المالية بأن تمتلك موجودات متنوعة بمنافع وفوائد محددة. فيتم تحويل المخاطر من المنشآت المالية إلى المستثمرين الذين يملكون هذه السندات. والأداة الأخيرة هي التأجير التمويلي للموجودات حيث تساعد عملية التأجير في الحماية من المخاطر من خلال عدم شراء هذه الموجودات في حال تقلبات الأسعار أو تغيير التكنولوجيا ضمن هذه الموجودات لذا يتم الحماية من هذه المخاطر عن طريق عدم شرائها.

ثالثاً: مدى فاعلية محاسبة التحوط في تخفيض مخاطر تغيرات الأسعار

إن استخدام المشتقات المالية كأداة لإدارة المخاطر عن طريق التحوط يسمح باستبدال أحد المخاطر القائمة بمخاطر جديدة تكون أقل تكلفة وأكثر مرونة مما يمكن البنوك والمنشآت المالية من تحقيق الأرباح أو تجنب الخسائر، كما أن استخدام المشتقات كأداة للحماية من المخاطر، إنما يهدف إلى تقليل من التعرض لنوع معين من

أنواع المخاطر مقابل التخلي عن بعض الفرص لتحقيق الأرباح وإن استخدام المشتقات كأداة لتخفيض المخاطر يستوجب إتباع عدة خطوات أهمها الآتي:

- تحديد أنواع المخاطر التي يمكن أن يواجهها البنك وبالتالي التعرف على مسبباتها، مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف... الخ.
- حصر المخاطر الناجمة عن أعمال البنك.
- اختيار ما يناسب من أدوات مشتقة لإدارة هذه المخاطر بما يحقق الربح للبنك.
- وضع نظام فعال لمراقبة أداء استخدام المشتقات التي تم اختيارها، مع العمل على وضع تنبؤات لنتائجها المستقبلية.

ويخلص الشكل الآتي طبيعة العلاقة التي تربط بين أدوات محاسبة التحوط

ومخاطر تغيرات الأسعار.

مخاطر تغيرات الأسعار	محاسبة التحوط	المشتقات المالية
<ul style="list-style-type: none"> - تقلبات أسعار الفائدة . - تقلبات أسعار صرف العملات 	<ul style="list-style-type: none"> - يسمح استعمالها بإظهار أثر إدارة المخاطر باستعمال المشتقات المالية في القوائم المالية 	<ul style="list-style-type: none"> - عقود آجلة - عقود خيارات - عقود مستقبلية - مبادلات - بهدف تقليل الخسائر على مستوى النتيجة المالية للمنشأة.
<p>مخاطر تغيرات الأسعار تؤدي إلى</p>		<p>التحوط باستعمال المشتقات المالية</p>
<p>تقلبات في مؤشرات الأسواق المالية مثل: ارتفاع سعر الفائدة، ارتفاع أو انخفاض في قيمة السندات، والأسهم... الخ</p>		

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم (1) العلاقة بين أدوات محاسبة التحوط ومخاطر تغيرات الأسعار

الجانب العملي: دراسة حالة بنك بيبيلوس

١. معلومات عامة عن بنك بيبيلوس سورية محل التطبيق:

تم تأسيس بنك بيبيلوس سورية ش.م.م ("البنك") كشركة مساهمة سورية مغلقة في عام 2005 ، وبرأسمال مقداره 20000000000 ليرة سورية مقسم على 4000000 سهم، قيمة السهم الاسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تمت زيادة رأس المال على عدة مراحل ليصبح إجمالي رأس المال 61200000000 ليرة سورية مقسمة إلى 61200000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد كما في 31 كانون الأول 2012 و 2013 و 2014.

يقوم البنك بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية ، وإن أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. [١٣]

٢. أسس إعداد البيانات المالية في بنك بيبيلوس

- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ بيان المركز المالي.
- تم عرض البيانات المالية بالليرة السورية وهي عملة التشغيل للبنك.
- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية
- يطبق بنك بيبيلوس ما جاء في معيار التقارير المالية الدولية بشكل اختياري من عام ٢٠١٣ . كما يطبق بنك بيبيلوس معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس والاستمرار بمحاسبة التحوط، حيث لم يقم البنك باستبدال مشتقاتها المالية خلال الفترة .

٣. محاسبة التحوط في بنك بيبيلوس

يستخدم البنك المشتقات المالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر الائتمان، من أجل إدارة مخاطر معينة يقوم البنك بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي شروط محددة.

عند بداية عملية التحوط، يقوم البنك بتوثيق العلاقة بين البند المتحوط له وأداة التحوط بما في ذلك طبيعة المخاطر، وهدف، واستراتيجية إدارة المخاطر من استخدام التحوط والطريقة التي سيتم من خلالها تحديد مدى فعالية التحوط عند بداية عملية التحوط وخلال فترة سريانها.

٤. إدارة المخاطر في بنك بيبيلوس

تمثل المخاطر جزء أساسي من أعمال البنوك، لذلك فإن الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك يقوم على تحديد وفهم وتقييم المخاطر التي تواجه عمل البنك والتأكد من بقائها ضمن المستويات المحدودة والمقبولة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص المخاطر للوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة والعائد.

إن أنواع المخاطر هي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر الأعمال. وتتضمن مخاطر السوق كل من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف.

وكجزء من إدارة أصوله والتزاماته، يستخدم البنك المشتقات لأغراض تغطية المخاطر وذلك لتقليل تعرضه لمخاطر أسعار الصرف والعمولات. ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وكذلك باستخدام استراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي ككل.

٤.١. أساليب تخفيض المخاطر

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف المخاطر منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة.

٤.٢. تركيزات المخاطر

تشأ التركيزات عند قيام مجموعة من المراسلين أو العملاء بأعمال متشابهة أو ممارسة الأعمال ضمن بيئة جغرافية واحدة أو ذات ظروف اقتصادية متماثلة قد تؤثر على قدرة المراسلين أو العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية والتي يمكن أن تتأثر بنفس التغيرات الاقتصادية والسياسية والظروف الأخرى. تدل التركيزات على حساسية البنك تجاه قطاع اقتصادي معين أو قطاع جغرافي معين.

٥. تحليل البيانات الكمية وتفسير النتائج في بنك بيبيلوس :

يعرض الجدول رقم (١) البيانات الكمية الخاصة بإجمالي الأصول والخصوم وصافي الأرباح أو الخسائر ومجموع الأموال الخاصة في بنك بيبيلوس من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ كما يأتي:

الجدول رقم (١) بيانات الأصول ونتيجة الأعمال في البنك

الأعوام	إجمالي الأصول	إجمالي الخصوم	صافي الربح(الخسارة)	مجموع الأموال الخاصة
2009	32,699,785,959	32,699,785,959	176,808,018	2,231,658,000
2010	42,576,720,235	42,576,720,235	231,123,382	4,305,232,000
2011	46,454,088,478	46,454,088,478	169,292,440	6,544,333,000
2012	43,532,340,351	43,532,340,351	-157,311,970	6,415,079,000
2013	46,771,531,592	46,771,531,592	452,603,065	6,880,887,000
2014	46,426,942,291	46,426,942,291	1,100,317,998	7,592,448,000

يلاحظ أن البنك حقق أرباحاً في عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ بينما حقق خسارة في عام ٢٠١٢ ومن ثم عاود تحقيق الأرباح في عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤. كما يلاحظ أيضاً أن هناك زيادة في نسبة الأموال الخاصة من سنة إلى أخرى حيث وصلت في عام ٢٠١٤ إلى ما يقارب أربعة أضعاف ما كانت عليه ٢٠٠٩.

١.٥. مخاطر أسعار الفائدة في البنك

هي المخاطر الناجمة عن تغيرات أسعار الفائدة السائدة بالسوق والتي تؤثر بالتالي على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية . يراقب مجلس الإدارة مستويات مخاطر معدلات الفائدة بوضع حدود لفجوات معدل الفائدة خلال فترات محددة. يتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

يقصد بفجوة سعر الفائدة بأنها الفرق بين حساسية الأصول لتغير سعر الفائدة مقابل حساسية الخصوم لتغير سعر الفائدة، فإذا كانت حساسية الأصول أكبر من حساسية الخصوم تكون فجوة الفائدة موجبة، وأما إذا كانت حساسية الأصول أصغر من حساسية الخصوم تكون فجوة الفائدة سالبة، وهنا تعني أن أموال الغير لدى البنك أكثر من قيمة القروض الممنوحة والنقدية.

يقوم البنك بتحليل الحساسية للأدوات الخاضعة لأسعار الفائدة وأثر ذلك على بيان الدخل في حال حدوث تغير معقول في أسعار الفائدة، مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. إن حساسية بيان الدخل هو أثر التغير المفترض لأسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد، وذلك بالاعتماد على فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية وبالتالي يكون الأثر على حقوق الملكية هو صافي التغير في إيرادات الفوائد بعد استبعاد أثر ضريبة الدخل. ويعرض الجدول رقم (٢) مخاطر أسعار الفائدة للتغير في سعر الفائدة % 2 بالزيادة أو النقصان كما يأتي:

الجدول رقم (٢) مخاطر أسعار الفائدة للتغير في سعر الفائدة % 2 بالزيادة أو النقصان لأقل من سنة

الأعوام	فجوة الفائدة لأقل من شهر	لثلاثة أشهر	بين ٣ - ٦ أشهر	من ٦ - ٩ أشهر	من ٩ - ١٢ شهر
2009	-5,621,095,183	-9,350,983,690	-12,240,293,819	-11,083,808,734	-11,634,441,206
2010	-7,978,724,251	-12,160,810,038	-11,790,574,218	-10,868,825,297	-10,376,182,158
2011	-2,647,744,601	-6,228,293,871	-11,788,040,156	-11,778,415,906	-11,331,241,897
2012	-6,598,110,063	-6,130,434,468	-10,900,569,921	-11,818,586,735	-12,297,435,345
2013	9,391,089,577	6,418,789,537	1,954,692,783	98,154,651	-840,904,603
2014	8,166,780,185	6,365,030,534	4,076,285,625	2,667,342,296	849,048,060

تابع الجدول رقم (٢) مخاطر أسعار الفائدة للتغير في سعر الفائدة % 2 بالزيادة أو النقصان لأكثر من سنة

من سنة - سنتين	من سنتين - ٣ سنوات	من ٣ - ٤ سنوات	من ٤ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
-8,098,996,127	-6,377,232,168	-5,794,188,407	-5,676,250,886	-4,522,584,844
-8,515,603,872	-7,700,755,128	-7,046,235,088	-6,296,052,248	-5,643,859,056
-10,031,106,182	-88,742,379	-8,232,320,494	-7,537,929,716	-6,408,384,958
-11,546,574,860	-10,880,575,213	-10,880,486,236	-9,450,715,953	-8,432,373,182
105,541,049	1,102,522,999	1,201,072,077	1,204,989,954	1,204,989,954
1,709,332,218	1,854,712,361	2,007,528,397	2,059,649,261	2,059,649,261

من خلال عام ٢٠٠٩ يلاحظ أنه كان هناك فجوة فائدة سالبة لجميع الفترات الزمنية التي يعتمدها البنك في التقسيم بدءاً من أقل من شهر وانتهاءً بأكثر من خمس سنوات.

ويفسر هذا: أن حساسية الخصوم (الالتزامات) لتغيرات أسعار الفائدة كانت أكبر من حساسية الأصول لتغيرات أسعار الفائدة وهذا ما نتج عنه فجوة سالبة. وفي الأعوام ٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢-كانت النتيجة نفس نتيجة عام ٢٠٠٩.

في عام ٢٠١٣ لوحظ أن فجوة الفائدة كانت إيجابية لجميع الفترات عدا فترة من ٩ إلى ١٢ شهر كانت سالبة وهذا يعني أنه في الفترات الباقية كانت حساسية الأصول لتغيرات أسعار الفائدة أكبر من حساسية الخصوم. في عام ٢٠١٤ يلاحظ أنه في جميع الفترات الزمنية سواءً لأقل من شهر أو أكثر من خمس سنوات هي فجوة موجبة وهذا لصالح البنك. ملاحظة: عندما تكون الفجوة موجبة هذا يعني أن التغير في صالح البنك على عكس أن تكون الفجوة سالبة.

٢.٥. مخاطر أسعار الصرف في البنك

تتمثل هذه المخاطر بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الليرة السورية العملة الرئيسية له، ويقوم بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. ويعرض الجدول رقم (٣) صافي التركيز في مخاطر العملات الأجنبية، ويمثل المبلغ السالب صافي الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

الجدول رقم (٣) صافي التركيز في العملات الأجنبية

قيمة الدولار	قيمة اليورو	قيمة الجنيه الاسترليني
955,667,307	-2,321,002	-382,646
2,217,293,410	-10,546,719	-789,121
1,710,464,510	48,908,721	-3,676,256
-238,164,246	2,010,927,602	3,042,978
1,719,874,877	5,023,625,658	3,908,749
1,410,955,471	8,843,721,878	15,021,207

يقوم البنك بحساب القيمة المقابلة للعملات الأجنبية التي يملكها (جنيه إسترليني، دولار، يورو) مقومة بالليرة السورية نسبة إلى سعر الصرف المرجعي واستناداً إلى نسبة مئوية هي ١٠% زيادة أو نقصان وفي حال كان التغير في أسعار

الصرف سالباً هذا يعني أن قيمة العملات الأجنبية التي يملكها البنك ستخفّض على العكس من ذلك إذا كان التغير في أسعار الصرف موجباً هذا سيؤدي إلى الزيادة في قيمة العملات الأجنبية وهذا ما يعرف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف.

وينضح من الجدول رقم (٣) صافي التركيز في العملات الأجنبية ما يأتي:

١. بالنسبة لقيمة الدولار في الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ كان تغير أسعار الصرف ايجابياً لصالح البنك بينما في عام ٢٠١٢ كان التغير سالباً وهذا ما أدى إلى ظهور قيمة سالبة ويمكننا ربط هذه القيمة بنتيجة أعمال البنك بتلك السنة حيث كانت السنة الوحيدة التي كانت نتيجة البنك خسارة بالنسبة لسنوات الدراسة.

أما في عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ كان التغير ايجابياً ولوحظ زيادة في القيمة المقابلة للدولار وهذا ما يمكن إرجاعه إلى الارتفاع في سعر الصرف نتيجة زيادة سعر صرف الدولار.

٢. بالنسبة لقيمة اليورو في عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ كان التغير سالباً في سعر صرف اليورو.

أما في الأعوام ٢٠١١-٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ كان التغير والحساسية تجاه تغيرات سعر الصرف هي موجبة.

٣. بالنسبة لقيمة الجنيه الإسترليني في الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ كان التغير في سعر الصرف سالباً على القيمة ومدخرات البنك من الجنيه الإسترليني. أما في الأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ كان التغير موجباً تجاه قيمة الجنيهات التي يملكها البنك.

لوحظ أن قيمة العملات الأجنبية ارتفعت في عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ وهذا نتيجة طبيعية تجاه التغيرات الحاصلة في سعر صرف الليرة السورية مقابلة سلة العملات الأجنبية.

يتضح للباحث من خلال تحليل البيانات وتفسير النتائج أن هناك دور لمحاسبة التحوط في تخفيض مخاطر تغيرات الأسعار.

الاستنتاجات والتوصيات

١- الاستنتاجات

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- تتأثر المنشآت المالية بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية والمحلية مما يؤدي إلى تزايد المخاطر التي تتعرض لها.
- تساهم أدوات التحوط المتعلقة بالأصول والخصوم في تخفيض المخاطر.
- يمثل استخدام أنشطة التحوط الأسلوب الأمثل لإدارة المخاطر وتقليل حجمها.
- استخدام مدخل القيمة العادلة لقياس مكوني عملية التحوط ، والاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية التحوط ضمن دخل الفترة.
- إن الاعتماد على محاسبة التحوط من شأنه تقليل حجم المخاطر التي تؤثر في دخل الفترة للبنك .

٢- التوصيات

- ضرورة الاعتماد على المحاسبة عن أنشطة التحوط والأخذ بالاعتبار استخدام القيمة العادلة لقياس مكوني عملية التحوط سواء بالنسبة لأصول أو خصوم البنك.
- ضرورة استخدام المكاسب المتعلقة بالأداة في تغطية خسارة البند المتحوط له.
- ضرورة إدراج المكاسب أو الخسائر في بند مستقل ضمن حقوق الملكية حتى يتم تحققها ويعترف بها ضمن دخل الفترة.
- العمل على تعميم ونشر استخدام القيمة العادلة لكافة أدوات محاسبة التحوط على مستوى جميع المنشآت المالية.
- ضرورة العمل على رسم استراتيجية محددة بدقة عن التحوط وآليات تطبيقه.

المراجع

- [١]- هندي نصر الدين محمد علي، ٢٠٠١، اتجاهات المحاسبة عن أنشطة التحوط ضد المخاطر المصرفية في ظل التغيرات الحديثة في البيئة الاقتصادية. مجلة

البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج - مصر ، مجلد ١٥، العدد ٢، ص ص ١٦٣ - ٢٠٣.

[٢]- محمود عبد الحميد أحمد، ٢٠٠٣- المحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط من المخاطر: التراكمية والموقف المعاصر. مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة، جامعة سوهاج - مصر ، مجلد ١٧، العدد ٢، ص ص ١ - ٤٩.

[٣]- الشامام ماهر علي، ٢٠١٢، استخدام محاسبة الحماية التحوط في إدارة المخاطرة المالية في منشآت الأعمال. تنمية الرافدين - العراق ، مجلد ٣٤، العدد ١٠٧، ص ص ٤٩ - ٦٢.

[4]-Argyro, P.; Shackleton, M. B.; Taylor, P. A., 2013-**Corporate Risk Management and Hedge Accounting** , Contemporary Accounting Research, Vol. 30, No. 1 (Spring) pp: 116-139.

[5]-McCarroll, J; Khatri, G. R., 2014, **Aligning Hedge Accounting with Risk Management**, Accountancy Ireland; Apr; , Vol 46, No. 2 pp. 36 - 38.

[6]-Financial Accounting Standards Board (2003), Statement of Financial Accounting Standards No:39.

[٧]- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2012- ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزالة ، عمان ، الأردن ص ٢٢٦.

[8]- Chance, and Brooks, 2008- **An Introduction to Derivatives and Risk Management**, 7ed, Thomson South-Western, Canada, P.631.

[٩]- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2012- مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٦.
[١٠]- رياض سامح محمد رضا، ٢٠١٣، المحاسبة عن التحوط والمشتقات. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن ، مجلد ٢١، العدد ٣، ص ٥٨.

[١١]- محمود عبد الحميد أحمد، ٢٠٠٣- مرجع سبق ذكره ، ص 39.

[١٢]- المرجع السابق، ص ٢٠.

[١٣]- التقارير السنوية لبنك بيبيلوس من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤.

The Role of Hedge Accounting in Reducing the Risks of Prices Changing

Yousef Al-Abdullah Al-Ahmad

Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo

Abstract

This research aims to study the role of hedge accounting in reducing the risks of prices changing. To achieve this aim, the researcher reviewed special literatures talking about hedge accounting and using it in financial risk management -in general- and its affect in reducing the risk of price changes (risk of interest rate changes, and the risk of exchange rate changes) -in particular. That is through: presenting the basic concepts of using the hedge accounting in management and reducing risks, clarifying the objective of using those tools, identifying types of risks on financial organizations types and how to cover it using the hedge tools, and then making a comparison between data through six years for a specified financial organization, interpreting results, and offering recommendations.

The researcher found many results, the most important results: the under studying organization affected by the international and domestic economic variables that lead to increase risks, hedge tools relating to assets and liabilities contribute in reducing risks, and using hedge activities is the best way to manage and reduce risks.

The research reached to a set of recommendations that would improve the performance and profits of financial organizations, and therefore its competitive position in the financial market, which is by relying on hedging activities accounting in financial organizations and its role in reducing the risks of price changes.

Keywords: Hedge accounting, Exchange price risks, Interest rate risks

Received 5 /8 /2015

Accepted 27 8/ /2015